

تغيير بناء العائلة الجزائرية

مخلص

في هذا المقال أردنا التطرق و لو باختصار شديد إلى إشكالية تغيير بناء العائلة الجزائرية من بناء مميز لعائلة تدعى العائلة الكبيرة و التي تظم أكثر من أسرة على أساس أن في الأدبيات السوسولوجية العائلة تظم أكثر من أسرة و الانتقال إلى نظام الأسر النووية ويرجع هذا التغيير إلى جملة من العوامل الاجتماعية و الثقافية وأكثرها تأثيرا من الناحية الاقتصادية.

د/ محسن عقون
كلية الآداب واللغات
قسم اللغات
جامعة منتوري
قسنطينة، الجزائر

مما لا شك فيه أن التحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي عاشها و يعيشها المجتمع الجزائري منذ نصف قرن تقريبا قد تركت آثارها الواضحة والعميقة في البناء السوسولوجي للمجتمع الجزائري بصورة عامة ومؤسساته الهيكلية كالعائلة و القرابة و الزواج والوظائف بصورة خاصة.

فقد تغيرت المميزات التقليدية التي كانت تتصف بها العائلة الجزائرية التقليدية، كتركيبها و وظائفها وعلاقاتها القرابية ونظام الزواج و استقراره، و هذا التغيير كان نتيجة حتمية لآثار التمدن و التصنيع التي اختلقت طبيعتها و صيغتها بالظروف التاريخية و الثقافية التي ورثتها العائلة الجزائرية منذ قرون عديدة.

و قد تمخض عن هذا التغيير الذي شهدته العائلة ظهور صفات و مزايا دائمة أعطتها طابعها الخاص وشخصيتها و سيمتها الثابتة التي جعلتها تختلف عن بقية العائلات في العالم.

نود من خلال هذا المقال توضيح بعض التغييرات التي طرأت على العائلة الجزائرية التقليدية مركزين على تشخيص و تفسير أهم صفاتها و مميزات كما تنعكس

Résumé

Dans cet article, nous essayons d'approcher d'une manière succincte la problématique de l'évolution de la structure de la famille algérienne, d'une famille appelé "Grande Famille" ou "Famille Elargie", à une famille nucléaire.

Cette évolution s'explique par des facteurs économiques et sociaux-culturels, les facteurs économiques étant, à notre sens, beaucoup plus importants.

في تركيبها ووظائفها وعلاقاتها القرابية وعلاقاتها الداخلية ونظام زواجها وسكانها. وهذه التغيرات التي طرأت على العائلة الجزائرية كانت نتيجة وحشية الاستعمار الفرنسي الذي دام 130 سنة، وأيضاً نتيجة للتحضر والتصنيع والتحديث والعولمة الشاملة التي نعيشها هذه الأيام (أصبح العالم عبارة عن قرية صغيرة). ما إن ظهر تغير في مكان إلا وصاحبه تغير في أماكن أخرى وأن اختلفت الأسباب والنتائج. وتجدر الإشارة بأن المميزات الشاخصة التي تتميز بها العائلة الجزائرية في الوقت الراهن هي في تصورنا نتيجة التزاوج الثقافي التاريخي بين ما خلفه المستعمرون وبين العادات والتقاليد والقيم الحضارية التي سيطرت على المجتمع الجزائري في الماضي السحيق، كذلك الظروف الاقتصادية والتكنولوجية التي أحاطت بالجزائر نتيجة التفاعل والاتصال الثقافي الحضاري مع المجتمعات الصناعية المتطورة، وكذلك في اعتقادنا نتيجة انتشار اللغة العربية وانتشار التربية والتعليم ورفق المستوى الثقافي بين المواطنين، مع هيمنة الطموحات القومية الوطنية التي تهدف إلى عصرنة وتصنيع المجتمع الجزائري ولهذا يمكن القول بأن التداخل والتفاعل الحادث بين التقاليد والعادات الاجتماعية ومخلفات الاستعمار الفرنسي والذي تبنى سياسة الجزائر فرنسية بكل ما تحمله هذه العبارة من معنى.

إذ يكفي إن نذكر بأنه منذ 1954-1962 وأثناء الحرب التحريرية التضحيات التي قدمها الشعب الجزائري قربانا لنيل استقلاله كانت من 1.500.000 شهيد، وفي نفس هذه الحقبة الزمنية عرف النسق العائلي للمجتمع الجزائري مشاكل أخرى على غاية كبيرة من الخطورة ولذا عرف أكثر من نسبة 1/4 من سكان الجزائر الريفيين تهجيرهم من أريافهم نحو أحياء شبه حضرية هي عبارة عن مراكز تجمع و عدد هذه النسبة يفوق 2.200.000 نسمة (1).

آثار العوامل الاقتصادية في تركيب العائلة الجزائرية

لعبت العوامل الاقتصادية الثقافية والسياسية دورا واضحا في تغيير النسق والبناء العائلي في الجزائر وخاصة بعد الاستقلال. فالعائلة الجزائرية هي في حالة تحول مستمر من عائلة ممتدة إلى عائلة نووية وفي تصورنا في المستقبل ليس بالبعيد لابد أن تتلاشى وتختفي العائلة الممتدة تاركة المجال للعائلة النووية لضرورة يفرضها الواقع المعيش وتقرضها أيضا تطور الظروف المادية والتكنولوجية المعقدة التي لا تتلاءم مع طبيعتها بل تتفق وتتلاءم مع طبيعة الأسرة النووية.

فأكثر من 95% من المجتمع الجزائري مجتمع ريفي و 5% فقط يقطنون في المدن. وما يدعم ما ذكرناه سالفا هذا أن نسبة النمو الحضري في المجتمع الجزائري بمقارنته إلى أيام الاستعمار هو الآن على نسبة عالية، إذ ففي 1886 : 8% ، 1906 : 10%، 1926 : 13%، 1936 : 16%، 1956 : 21% و 1977 : 41%. وكل هذا جاء بفضل سياسة التوازن الجهوي الذي تبنتها القيادة الجزائرية 1966 (2). و تفسير هذه الظاهرة (أي سرعة التحضر) الظروف المعيشية في الوسط الحضري، في توفير مراكز التعليمية و

التربوية و المراكز الإستشفائية، و مراكز الخدمات الاجتماعية كالبريد و المواصلات وغيرها.

إن الإنخفاض التدريجي الذي طرأ على حجم العائلة الجزائرية خاصة خلال الفترة الممتدة من 1966 إلى يومنا حسب الدراسات السوسولوجية يرجع إلى:

1- التغيير الإرادي أحيانا و اللاإرادي أحيانا أخرى للعائلة الجزائرية من الممتدة إلى النووية دفع هذه الأخيرة إلى عدم إعطاء المجال إلى الأقارب بالسكن معها في بيت واحد، و هذا يعني بأن العائلة الجزائرية النووية قد استقلت عن أقاربها في مضمار السكن المعيشي، و حسب البحوث السوسولوجية ترتفع نسبة الأسر النووية كلما قلت أزمة السكن في المجتمع الجزائري.

2- رغبة الأسرة الجزائرية في تطبيق طرق تحديد وتنظيم النسل رغبة منها من تحديد عدد أطفالها وذلك للظروف الاقتصادية والاجتماعية وأيضا نتيجة للوعي الاجتماعي والثقافي الذي عرفته المرأة الجزائرية خاصة.

3- قلة نسبة تعدد الزوجات أو نظام تعدد الزوجات في المجتمع الجزائري و شيوع النظام الأحادي للزواج لعب دورا لا يستهان به في التقليل من حجم العائلة و تغيير تركيبها السوسولوجي.

إن أهم الفوارق بين الأسرة النووية و العائلة الممتدة أي الفوارق بين الأسرة الجزائرية الحديثة المتطورة و العائلة الجزائرية التقليدية الممتدة هي أن الأسرة النووية هي أسرة صغيرة الحجم تتكون على العموم و في معظم الحالات من الزوج والزوجة والأطفال الذين لا يتجاوز عموما عددهم أربعة أو خمسة. أما العائلة الممتدة فهي عائلة كبيرة الحجم حيث أنها تتكون من الزوج والزوجة والأطفال الذين يتجاوز عددهم مجمل الحالات 8-12 طفل و الأقارب الذين يسكنون مع العائلة الأصلية في بيت واحد. (3)

يخيم الجو الديمقراطي على الأسرة النووية و ذلك لعدة اعتبارات منها تساوي منزلة الزوج مع منزلة زوجته و ذلك بفضل المستوى الثقافي العلمي الذي تحصلت عليه المرأة في هذه السنوات إذ حسنت كثيرا من وضعيتها الثقافية والاجتماعية والاقتصادية على الوضعية التي كانت عليها.

بينما يخيم الجو الديكتاتوري على العائلة الممتدة إذ أن الأب يحتل منزلة إجتماعية أعلى بكثير من منزلة الأم و غالبا ما ينفرد في الإجراءات و القرارات إزاء شؤون العائلة و الأولاد.

مما يزيد ديمقراطية العائلة النووية عدم تعرض الزوج و لا حتى الزوجة إلى القيود التي تفرضها عليهما سلطة الأقارب كسلطة الجد أو الأخ الأكبر أو العم أو الخال... هذه السلطة التي كانت تقرر في كثير من الأحيان مصير و مستقبل العائلة الممتدة سابقا.

كما أن الزوجة في العائلة النووية لا تحكم من قبل والدة زوجها و لا تخضع لإرادتها كما كانت عليه الحال في العائلة الممتدة وأن علاقة الزوج مع زوجته أقوى بكثير و على غاية ودرجة كبرى من الصلابة و المتانة من علاقة الزوج بزوجته في العائلة الممتدة.

ففي سنة 1975 مثلا تمثل الفئة النسوية 50% من العدد الإجمالي أي ما يعادل 7 ملايين من بينهم 4 ملايين أقل من 20 سنة لذلك يعتبر الوزن العددي و البشري للمرأة سببا من أسباب تطور بنية العائلة الجزائرية التقليدية ناهيك بأن جلهم يتمتعن في جزائر الأستقلال بتكوين علمي لا يقل عن المستوى العلمي للذكر، كما و كيفا (4).

أما فيما يخص الأطفال في الأسرة النووية فيتولى الأيوان والمراكز التربوية والتعليمية رعايتهم و نادرا ما يساهم الأقارب في تولي مسؤولية تربيتهم بينما في العائلة الممتدة يشارك كل من الوالدين والأقارب في تربية و رعاية الأطفال.

هذا ما جعل الأسرة النووية تتعرض إلى فقدان الطابع المميز لبعض العادات والتقاليد و القيم التي كانت تلعب الدور الأساسي في وحدة و تماسك العائلة الممتدة. ومن التغييرات التي طرأت على العائلة الجزائرية التقليدية نتيجة لظهور مظاهر التحضر و العصرية و التحولات الاقتصادية الكبرى بدأ أبناء العائلة الممتدة في القيام بمساكنهم مستقلين بذلك عن بيوتهم الأصلية، وهذا ما أدى بالضرورة إلى إنخفاض الأجيال الذين يعيشون في الوحدة السكنية من ثلاثة أجيال إلى جيلين فقط أو جيل واحد أحيانا.

وبهذا الشكل أصبحت الأسرة الجزائرية الحديثة تشبه إلى حد كبير الأسرة الأوروبية التي تعيش في وسط حضري سواء من حيث عدد الأطفال أو من حيث المعاملات أحيانا، بناء على تقدمه وسائل الإعلام من نماذج للحياة العربية كنماذج مثالية جديدة يقتدي بها في المجتمع الجزائري و في الأسرة الجزائرية بالخصوص.

و في الخاتمة يقول أحد علماء الاجتماع الإسبان، أماندو دي ميغال Demiguel في كتابه إسبانيا أجدادنا (5).

في هذا العصر نتعاش مع نمطين من العائلات، فالنمط الأول يتمثل في العائلة الممتدة التقليدية ذات الحجم الكبير نوعا ما والتي تبقى أبناءها المتزوجين بالسكن معها في منزل واحد ويبقى الباب مفتوحا إذا ما تحسنت ظروف أحد أبنائها لمغادرة المسكن العائلي ويستقل بمفرده، و مع مرور الزمن يأخذ حجم هذه العائلة بالتقلص شيئا فشيئا.

أما النمط الثاني فهو يتمثل في الأسرة النووية أي التي تتكون من الأب و الأم و الأطفال و هذه الأسرة لا تسمح لأبنائها المتزوجين بالسكن معها في المنزل الواحد بل يتم خروجهم منها مباشرة بعد الزواج (6).

إن تغيير العائلة الممتدة إلى أسرة نووية يرجع إلى أسباب كثيرة و متنوعة أهمها الشريحة الاجتماعية، والمنطقة التي تسكن فيها العائلة أو الأسرة، الظروف الاقتصادية للعائلة ذاتها و أيضا للمستوى الثقافي و العلمي لكل عائلة أو أسرة، وأيضا توفير أو عدم توفر المساكن الكافية في المجتمع، إذ في اعتقادي و حسب ما هو موجود في المجتمع الجزائري فإن عنصر توفر المسكن اعتبره بمثابة العنصر الأساسي في انتشار بصورة واسعة الأسرة النووية بل نقول أن انتشار هذا النوع من الأسر مرهون إلى حد ما بتوفر السكن في الجزائر.

المراجع

1. Mostefa Boutefnouchet, "Système social et changement social en Algérie", O.P.U., Alger, pp. 56-57.
2. مصطفى بوتفوشيت، العائلة الجزائرية - التطور و الخصائص الحديثة، ترجمة : دمري أحمد، سلسلة المجتمع ديوان المطبوعات الجامعية بالجزائر، 1984، ص : 229.
3. Amando De Miguel, "La Espana de Nuestros Abuelos", Ed. Espasa Calpe, Madrid, 1998, pp. 52-53.
4. Amando De Miguel, "Opinion Publica Y Conyuntura", Ed. Instituto De Estudios Economicos, Madrid, 1998, pp. 121-122. □